ذي القصة ومعه أوامر صريحة بالسير على تميم بعد القضاء على طلحة وحلفائه في البزاخة.[٥٢]والبلاذري واضح بشأن تفويض الخليفة لخالد في محاربة طلحة، وأما بالنسبة إلى نشاطاته العسكرية الأخرى، فالبلاذري لا يثير مسألة التفويض أبداً. وهو يورد خبر محاربة تميم دون أن يطرح هذا السؤال بعد.[٥٣] والديارِبكري يخبر بأن خالداً، بعد النصر في البزاخة، تظاهر بأن أبا بكر قد أَجاز الهجوم على تميم.[٥٤]وفي ظل هذا الوضع يصعب تحديد ما إذا كان الخليفة قد فوض خالداً بالهجوم على تميم، أم لا. ولكن بالمقابل، ليس هناك ما يشير إلى أن أبا بكر اعترض على ادارة خالد للحرب، أو على قراره مهاجمة تميم. بل على العكس، فإن المصادر تظهر على الدوام دعم الخليفة الكامل وتشجيعه له، بل سروره وتقديره لأعماله المجيدة، ولايرد فيها نقد لخالد أو استياء من أفعاله.

لقد احتفظت الروايات التقليدية بالكثير من الشكاوى على خالد وادارته للحرب. وكذلك فهي تقدم عمر كعدو لدود لخالد، وكرأس لمجموعة حريصة على الدين، ظلت تتذمر من سلوك خالد، وتحث الخليفة على تسريحه من مهامه، بل وانزال العقوبة به كما يستحق على الجرائم التي ارتكبها. ففيما يتعلق بالبطاح فقط، تقدم عمر ومجموعته بثلاث شكاوى على خالد، وبحسب الشريعة الاسلامية، كل واحدة منها تستحق عقوبة الموت. ففي المكان الأول، ادعوا أن خالد، باصداره الأوامر لقتل مالك بن نويرة، فقد قتل مسلماً، ويجب أن يقتل عقاباً له على ذلك.[٥٥] وهذا الادعاء يرتكز إلى كون مالك مسلماً، عاملاً للرسول، ولم يرتدَّ. وثانياً، اتهم خالد بالزنا. وادعى المتهمون أن خالداً تزوج امرأة مالك، ودخل عليها قبل انقضاء العدَّة،